الأنباء
الجمعة 4 ديسمبر 2015

السيولة تتراجع لأدنى مستوياتها الأسبوعية بنسبة 38٪

البورصة تعود للفتور بعد هدوء صفقة VIVA

شريف حمدي

بعد أن هدأت فورة النشاط الذي شهده سوق الكويت للأوراق المالية منذ أن تقدمت شركة الاتصالات السعودية STC بطلب لهيئة أسواق المال الكويتية لشراء 74٪ من أسهم شركة الاتصالات الكويتية VIVA نهاية الأسبوع قبل الماضي، عادت أوضاع البورصة الكويتية إلى حال الفتور لعدم وجود أخبار جديدة حول الصفقة، حيث شهدت تراجعا في مؤشرات وتدنيا في السيولة بشكل لافت بنهاية تعاملات الاسبوع.

وتأثرت بورصة الكويت بعدة عوامل سلبية كانت كالتالي:

● تراجع الزخم الذي شهده سهم VIVA خلال تعاملات الأسبوع مقارنة بالأسبوع الذي سبقه وهو ما كان له أكبر الأثر في تراجع السيولة التي تم ضخها بالسوق في الاسبوع قبل الأخير، حيث استحوذ السهم على 2,9 مليون دينار من إجمالي السيولة بتراجع بلغ 85٪ تقريبا، إذ بلغ إجمالي التداولات الأسبوع الماضي 18,7 مليون دينار كانت تشكل 24٪ من إجمالي السيولة، الأمر الذي ساهم في انخفاض السيولة بنسبة كبيرة بنهاية تعاملات الاسبوع الحالي.

● من المتوقع أن يكون للتقرير النهائي لصندوق النقد الدولي حول عجز الميزانية للكويت 2015 ـ 2020 بأكثر من 26 مليار دينار، أثر سلب إضافي على مجمل أداء بورصة الكويت.

● حققت البورصة الكويتية خسائر أسبوعية بلغت 35 مليون دينار، وهي خسائر طفيفة نسبيا مقارنة مع أسابيع مضت، وهي مقبولة إلى حد كبير بعد المكاسب التي تحققت في الاسبوع الماضي والتي بلغت 255 مليون دينار والمحققة بفضل النشاط اللافت لعدد من الأسهم القيادية في مقدمتها سهم شركة الاتصالات الكويتية VIVA، وتراجعت القيمة الرأسمالية إلى ما دون سقف الـ 27 مليار دينار الذي استقرت عنده الاسبوع الماضي، لتصل إلى 26,971 مليار دينار بتراجع سنوي 9,2٪.

وتراجعت السيولة بنهاية تعاملات الاسبوع إلى 48,4 مليون دينار كمحصلة أسبوعية بمتوسط يومي 9,6 ملايين دينار، حيث شهدت السيولة خلال تعاملات الاسبوع أدنى مستوى لها في 5 اشهر بتراجعها إلى 7,8 ملايين دينار في منتصف الجلسات، وانخفضت السيولة الاسبوعية بنسبة 38٪ مقارنة بالأسبوع الماضي، إذ بلغت 78,3 مليون دينار بمتوسط يومي 15,6 مليون دينار جراء النشاط اللافت لسهم VIVA.

واستقرت مؤشرات السوق بنهاية تعاملات الأسبوع على النحو التالي:

● انخفض مؤشر كويت 15 بنسبة 0,4٪ محققا خسائر بلغت 4 نقاط ليصل إلى 939 مقارنة مع 943 نقطة الأسبوع الماضي، وبذلك ارتفعت خسائر المؤشر منذ بداية 2015 إلى 11,4٪.

● حقق المؤشر الوزني ارتفاعا طفيفا بنسبة 0,05٪ ببلوغه مستوى 394,2 نقطة ارتفاعا من 394 نقطة، وبذلك استقرت خسائر المؤشر الإجمالية في العام الحالي عند 10,2٪.

● تراجع المؤشر السعري بنسبة 0,1٪ ليصل إلى 5788 نقطة محققا 6 نقاط خسائر بنهاية الأسبوع، وبذلك ارتفعت خسائر المؤشر خلال تعاملات العام الحالي إلى 11,4٪.

تداولات سهم VIVA بلغت 2,9 مليون دينار مقارنة بـ18,7 مليوناً بانخفاض 85٪

35 مليون دينار خسائر رأسمالية تهوي بالقيمة إلى ما دون 27 مليار دينار

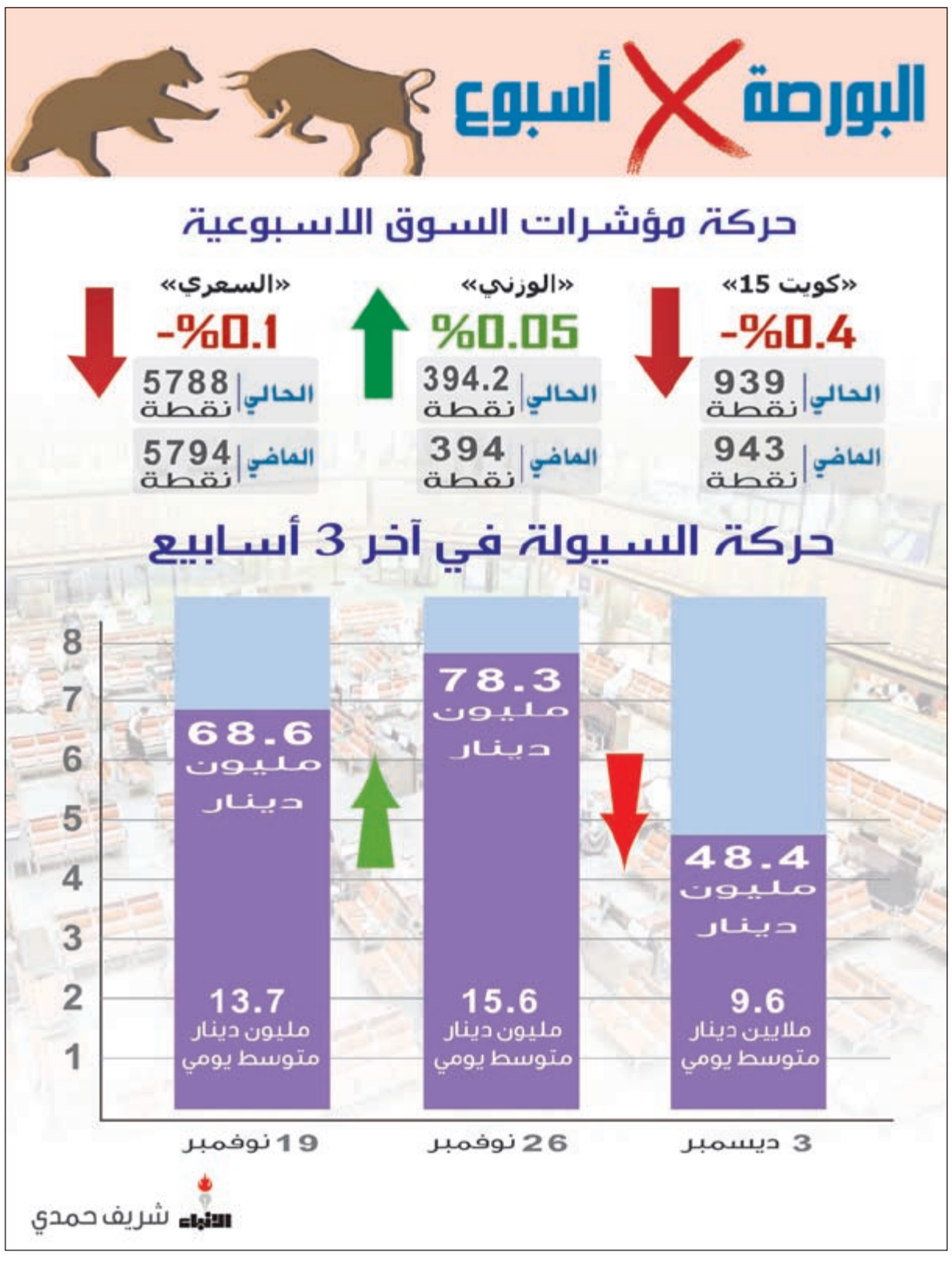

أخبار البورصة

«الوطني» يدعو حملة السندات الخميس المقبل

أفاد بنك الكويت الوطني بأنه قام بدعوة حملة سندات الدين المساندة بقيمة 125 مليون دينار المصدرة بتاريخ 18 نوفمبر 2015 واستحقاق في 18 نوفمبر 2025 لحضور الاجتماع الأول لهيئة حملة السندات بمقر البنك الخميس المقبل، وذلك للنظر في موضوعين مدرجين على جدول الأعمال وهما:

1ـ مناقشة واعتماد نظام هيئة حملة السندات الصادرة عن البنك الوطني.

2ـ انتخاب الممثل القانوني لهيئة حملة السندات سالفة الذكر وتحديد صلاحياته.

«التجاري»: لا إلزام برد مبالغ «دار الاستثمار»

قال البنك التجاري الكويتي إنه لا إلزام للبنك برد مبلغ 44,05 مليون دينار إلى شركة دار الاستثمار.

وأشار البنك على موقع البورصة الالكتروني إلى أن الأحكام القانونية لا تتضمن إلزام البنك برد أو استرجاع المبلغ للشركة.

وكان قد تناولت وسائل الاعلام خبرا يتضمن أن أحد محامي شركة الدار للاستثمار أعلن أنه قد تم إصدار حكمين لصالح شركته بأحقيتها في التنفيذ على البنك التجاري لاسترجاع 44,05 مليون دينار الذي خصمهم البنك من حسابه في حساب بنك الشام التابع له.

تحليل

«ساكسو بنك»: هل يتراجع سعر الدولار بعد ارتفاع الفائدة؟

قال تقرير صادر عن ساكسو بنك إن ثمة إجماعا عاما في السوق على أنه بعد قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي برفع أسعار الفائدة خلال ديسمبر، فإن ذلك سيؤدي لصعود الدولار إلى قمم جديدة مع تراجع اليورو أمامه، وهي حالة شهدناها آخر مرة عام 2000 عندما كانت فقاعة تكنولوجيا المعلومات الشغل الشاغل للعالم.

ولكن من ناحية أخرى، ثمة سبب وجيه للتشكيك قليلا بهذه التوقعات، فصحيح أن الدولار لطالما سجل بالفعل قمما جديدة خلال اليوم الأول على بدء خمس من أصل الدورات الست الأخيرة لرفع أسعار الفائدة، غير أن قوة الدولار تكون في العادة متناسبة عكسيا مع وجهة أسعار الفائدة في الولايات المتحدة.

ويجيب التقرير على تساؤل: كيف يمكن تفسير هذا التوجه الذي يبدو غير منطقي في الظاهر؟

بأنه أولا: يرجع هذا التشوش إلى موقع الدولار بصفته عملة الاحتياطي العالمي، إذ إن كمية الدولارات المتداولة خارج الولايات المتحدة تفوق ما يتم تداوله داخلها.

وعندما يقوم بنك الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة، فإن ذلك يؤدي تلقائيا إلى انخفاض احتمالات النمو الاقتصادي في بقية أنحاء العالم. ومن أجل تصحيح هذا الأمر يجب إضعاف الدولار بهدف إعادة التوازن، إذ ترتفع قيمة العملة مع انخفاض تكاليف صرفها في الوقت عينه، وبالتالي تنشأ نقطة توازن جديدة.

واليوم يعيش العالم حالة غير مسبوقة من الإدمان على الدولار، وأنا أدعو ذلك بـ «الاقتصاد الأولي»، وهو نموذج لا يستفيد فيه أي كان من ازدياد قوة الدولار، حتى المصرف المركزي الأوروبي أو أوروبا بشكل عام.

فعلى الصعيد العالمي يتم الاحتفاظ بـ 70٪ من إجمالي احتياطات صرف العملية الأجنبية بالدولار، وكانت نسبة الديون التي تم إصدارها بالدولار خلال الأيام الأولى من الأزمة المالية عام 2008/2007 تتراوح ما بين 60٪ و70٪. كما يجري تداول أغلب السلع بالدولار، بالإضافة إلى أن معظم الأصول والمسؤوليات والتدفقات النقدية يتم احتسابها بالدولار في الواقع.

وتنخفض أسعار السلع مع ارتفاع قيمة الدولار، ويؤدي انخفاض أسعار السلع بدوره إلى إضعاف الأسواق الناشئة وصادرات الدول المنتجة للطاقة، وهو ما يسفر عن تقليص وارداتها (أي صادرات الولايات المتحدة وأوروبا)، الأمر الذي يفضي في نهاية المطاف إلى انخفاض الفائض الذي لطالما مكنها من الاستثمار في الأصول الأميركية.

ويؤكد التقرير انه على العموم لطالما استخدمت الصين والدول المصدرة للطاقة أرباحها للاستثمار في الولايات المتحدة، وفي أوروبا إلى حد ما. وتشير الدراسات الأكاديمية إلى أن هذا التوجه لعب دورا مهما في إبقاء أسعار الفائدة العالمية عند مستويات أقل بنحو 100 نقطة أساس مما كان الوضع ليكون عليه في حال عدم حدوث السيناريو المذكور أعلاه، لذلك فإن السعر الحالي للفائدة ـ وسعر الدورة السابقة ـ يعتبر أخفض بـ1٪ مما كان ليكون عليه إن لم يوجد هذا «المال غير المستقر» من الشرق الأوسط والنروج والصين.

وأشار التقرير الى ان الحقيقة اللافتة في رفع أسعار الفائدة هذا العام هي ازدياد قيمة المال منذ الآن بمقدار يفوق 100 نقطة أساس، وقد ارتفعت قيمة السندات بنحو 700 نقطة أساس أو تضاعفت أسعارها لتصل إلى 1400 نقطة أساس منذ نهاية الدورة الحالية للأسعار في يونيو ويوليو 2014.

وفي الوقت ذاته، ارتفع أقل التصنيفات الاستثمارية (وهو BBA) بمقدار 100 نقطة أساس، أو 1٪ من الأرباح. وواصل سعر الدولار السير صعودا لمدة 18 شهرا تقريبا قبل أن يتدخل بنك الاحتياطي الفيدرالي للمرة الأولى، وقد أدى هذا الارتفاع إلى اكتساب الدولار لقوته الحالية، وكان طوال السنوات الثلاث الماضية بمنزلة «نداء الهامش» قوي للديون المحتسبة بالدولار، مما أثر بشكل رئيسي على الاقتصادات الأكثر اعتمادا على الدولار.

ومن شأن ارتفاع قيمة الدولار أن يخفض معدلات النمو وأسعار السلع، ويزيد أعباء سداد الديون العالمية التي تم اقتراضها منذ بدء الأزمة المالية، والتي تعادل قيمتها 57 تريليون دولار.

قال تقرير «ساكسو بنك» اننا الآن نعيش مرحلة يوشك فيها بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي على بدء عملية «تطبيع» للسياسات النقدية، ومن المرجح أن يحدث ذلك خلال لقائه في ديسمبر أو في الربع الأول من عام 2016. وسيتم إجراء عملية «التطبيع» على أرض الواقع عن طريق رفع أهم أسعار الفائدة التي تعود للاحتياطي الفيدرالي، وهو ما يعني اقتراب نهاية مرحلة أسعار الفائدة المنخفضة وعدم إمكانية توقع المزيد منها مجددا.

ويشير التقرير الى ان الكثيرين يؤكدون أن السوق قادرة على التعامل مع ارتفاع أسعار الفائدة التي لن تتجاوز 25 أو 75 نقطة أساس بالمجمل خلال العام القادم، ولكن اسمحوا لي بأن أعبر عن قلقي حيال هذا الوضع.

وأضاف التقرير انه من الأهمية بمكان مراجعة البيانات التاريخية قبل البدء الفعلي للعملية، وهو ما سيعيدنا مجددا إلى العلاقة العكسية بين الدولار وأسعار الفائدة، مع افتراض أن الدولار سيصل إلى قمة خلال ديسمبر ليزود الاقتصاد العالمي بالدفع المطلوب للتحرك.

وثمة حقيقة يمكن استخلاصها وهي أن الأصول التي يتوقع لها أن تحقق أعلى الإيرادات تتمثل في السلع والأسواق الناشئة!

مستثمرون يتابعون خطاب رئيسة مجلس الاحتياطي الاتحادي جانيت يلين على شاشة التلفزيون امس الاول في بورصة نيويورك ، حيث اشارت إلى أن الاقتصاد الأميركي في طريقه لرفع أسعار الفائدة هذا الشهر، ولكن سيتعين على مجلس الاحتياطي الاتحادي مراجعة البيانات الواردة قبل اتخاذ قرار نهائي (ا ف ب)

إجماع بالأسواق على صعود الدولار بعد رفع أسعار الفائدة

تاريخياً.. هناك علاقة عكسية بين قيمة الدولار ورفع الفائدة

السلع والأسواق الناشئة ستكون الرابحة الأكبر من رفع الفائدة

الناهض: «بيتك» يخطط للتوسع في مصر خلال 2016

قال مازن الناهض، الرئيس التنفيذي لبيت التمويل الكويتي «بيتك»، إن المجموعة تخطط للتوسع في مصر والسعودية خلال العام المقبل.

وأضاف «الناهض»، ـ بحسب مباشر ـ إن هناك العديد من الفرص في السوقين باعتبارهما من أكبر اقتصادات المنطقة، لافتا إلى أن هناك مشاريع للتوسع ولكن معظمها تحت الدراسة وتنتظر التوقيت المناسب. وأشار إلى أن المجموعة تسعى للتركيز على منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة المقبلة. واستبعد «الناهض» دخول المجموعة في أنشطة جديدة مضيفا أنها ستقوم بالتركيز على نشاطها الرئيسي وستتبع نفس استراتيجيتها السابقة بهدف تحقيق أرباح مستدامة. وحقق بيت التمويل الكويتي صافي أرباح حتى نهاية الربع الثالث من العام الحالي قدره 105,7 ملايين دينار (349,7 مليون دولار)، بنسبة نمو مقدارها 17,3٪.

مازن الناهض

«بيزنس مونيتور»: الكويت تسجل أول عجز مالي منذ 1999 العام المقبل

قالت «بيزنس مونيتور إنترناشونال» للأبحاث، إحدى الشركات التابعة لـ «فيتش جروب»، إن الكويت ستسجل خلال 2016 أول عجز مالي لها منذ عام 1999. وذكرت «بيزنس مونيتور» في تقرير لها على موقعها الرسمي، أن عجز الكويت سيصل خلال 2016 إلى 0,5٪، وبرغم ذلك سيظل اقتصادها الأفضل بين دول الشرق الأوسط نظرا لحجم احتياطياتها المقدرة بـ 360 مليار دولار صندوق الثروة السيادي. وأوضحت الشركة، أن هذا العجز يأتي مدفوعا باستمرار انخفاض أسعار النفط مع ارتفاع خطط الإنفاق. وأشار التقرير إلى أن العجز سيكون قصير الأجل وستبدأ الكويت بتسجيل فوائض صغيرة بداية من 2017، مع إجراءات خفض الإنفاق.

وأكد التقرير أن الفوائض التي كانت تحققها الدولة في السابق أصبحت بعيدة المنال في الوقت الحالي، إلا أن الكويت قد تلجأ لاستغلال الاحتياطيات والتحول إلى سوق السندات. وبين التقرير أن الحكومة الكويتية تتوقع عجزا يقدر بـ 8,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال 2016، عند متوسط أسعار النفط من 45 ـ 50 دولارا للبرميل يوميا.

ولفت التقرير إلى أن الكويت اعتمدت في موازنتها على الإيرادات النفطية بنسبة 92,1٪ في 2014، ويأتي ذلك مع اتخاذ الحكومة بعض التدابير لتقليل الإنفاق مع إعلانها مضاعفة أسعار الوقود إلى 0,39 دولارا للتر الواحد والذي لايزال أقل بكثير من الأسعار العالمية، ومن المرجح أن تتجه الكويت لإجراءات خفض الدعم على غرار البحرين والإمارات. وتوقعت الشركة أن يرتفع الإنفاق الرأسمالي خلال 2016 بنسبة 5,1٪ مرتفعا إلى 5,9 في 2017 والذي يعد الأسرع منذ 2011.

بنك الخرطوم يسعى لفتح فرع في الكويت

قال نائب الرئيس التنفيذي للمخاطر ببنك الخرطوم السوداني صلاح عبدالرحيم، إن البنك يسعى لافتتاح فروع خارجية جديدة من أهمها في الكويت، وذلك بعد حصوله على رخصة للعمل في البحرين. وأعلن مصرف البحرين المركزي، عن منح بنك الخرطوم رخصة للعمل كبنك خدمات مصرفية إسلامية ويعد هذا الفرع هو الأول، لبنك الخرطوم، خارج جمهورية السودان، وأول بنك سوداني يحصل على ترخيص كبنك يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، في مملكة البحرين.

وأضاف عبدالرحيم أن بنك الخرطوم تقدم بطلب إلى مصرف الإمارات المركزي لفتح فرع له في إمارة دبي فيما يدرس دخول السوق الكويتي. وأشار إلى أن البنك يعتزم افتتاح فرع جديد له في نيجيريا مطلع العام الحالي ويدرس أيضا دخول السوق التشادي. وحول خطط التوسع المحلي، قال عبدالرحيم إن البنك يستهدف إضافة 50 فرعا داخل السودان خلال العام المقبل ليصل إجمالي الفروع إلى 130 فرعا بنهاية العام. ويمارس بنك الخرطوم أعماله، استنادا إلى ترخيص من قبل بنك السودان المركزي، ويعمل وفقا للمعايير المصرفية الإسلامية، والمبادئ التي تضمن التوافق مع أحكام الشريعة.